

السياسات الاجتماعية في الجزائر: المفهوم من الممارسة إلى التجريد

samira.goundi@univ-annaba.dz

د. سميرة قوندي (*) جامعة باجي مختار عنابة، ص.ب. رقم 12 عنابة
23000، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
قسم علم الاجتماع.

تاريخ النشر: 2026/09/30

تاريخ القبول: 2026/09/21

تاريخ الإيداع: 2025/01/31

ملخص

تهدف السياسات الاجتماعية إلى رفع مستوى المعيشة للناس وضمان رفاهيتهم، لذا فإن خطة التنمية تُعد جزءًا من شبكة البرامج الشاملة، ولن تُحقق النجاح إذا لم تنبع من الخلفية الفكرية والثقافية للمجتمع. ومع ذلك، قد تُحقق نتائج ضعيفة. لذلك يمكن ترجمة صياغة الأهداف العامة للسياسات الاجتماعية إلى برامج وخطط عمل متوقعة تنفيذها، مع التركيز الرئيسي على الناس: معاناتهم وطموحاتهم وأهدافهم وتاريخهم.

الكلمات المفتاحية: سياسات، سياسات اجتماعية، توجه، تنمية قاعدية.

Social Policies in Algeria: From Concept to Practice to Abstraction

Abstract

Social policies aim to raise the living conditions of people securing well-being, so a development plan is part of the comprehensive programs network, so that will be doomed to failure if not steamed from society ideological and cultural back ground. However; poor results can be reached. Therefore, the formulation of the general objectives of social policies can be translated into action programs and plans expected to be implemented, the main focus targets people: suffering, ambitions, goals and historicity.

Keywords: Policies, social policies, orientation, bottom development.

* المؤلف المرسل: د. سميرة قوندي، samira.goundi@univ-annaba.dz



تنتقل السياسات الاجتماعية من مبادئ معرفية وتؤطرها فلسفات وأيديولوجيات وأفكار ورؤى... ويقدمها أصحابها كحزمة من الخدمات يتزود بها الفرد وتساعد على فهم نفسه وتفهم مشاكله، بما حباه الله به من عقل وإرادة، وما اكتسبه من أسرته الأولية من قدرات واستعدادات وميول ومهارات، لأن يستغل بها مقدرات بيئته، ليحدد بذلك أهدافا أنية وأخرى بعيدة، وعبر اختياره لطرق وأساليب للتحكم في مصيره وامتلاك زمام أمور نفسه... ليحل مشاكله حلا عمليا يضمن له التكيف مع مجتمعه ومحيطه وكسب تقديره لذاته وتحقيقها ليلبغ أسمى النمو والتكامل مع المجتمع والبيئة عموما.

وهو أحد التوجهات العملية بإدراكه لعلاقاته بالزمان والمكان والحدث وإذا كان التوجه فرديا يفترض أن يسلكه المرء، فإن التوجه السياسي يكون للجماعة أو المجتمع الذي يتم عبر ضبط حزمة من السياسات الاجتماعية البديلة، لتحسين حال أو تغيير وضع غير مرغوب فيه إلى آخر، وفيه تحسن، عبر توجه اجتماعي يكون فيه النظامان الاقتصادي والسياسي قطبي الرحى في الفعل الاجتماعي. يتم هذا عبر تشكيل مؤسسات وأشكال تنظيمية لتعبر عن القيم الأساسية لهذا المجتمع وطابعه القومي أو الوطني.

توجد طرق عديدة لتصنيف أشكال القوة في اقتراح أو فرض سياسة اجتماعية معينة، وكل واحد منها له مقاربه ومرجعياته الفكرية وله أيضا استخداماته وأغراضه الخاصة. فممارسة القوة على البشر كافة مهمة بسبب ما يحدث في العالم وخاصة تلك المسائل الجوهرية كضمان أمن المواطن بأوسع وأضيق المعاني والتي أيضا يكون فيها للعلم الكلمة الفصل.

وتجنبنا للنقاشات حول ما هو "سياسي" يجدر توضيح مفهوم وتحليل السياسات وعلاقته بالسياسة الاجتماعية وما يترتب عنها من انحيازات ثقافية معينة تدعم أنماط حياة وبالتالي تنتج مواقف اجتماعية وبيئية معينة. وهو ما يعالج في هذه الورقة البحثية عبر المحاور التالية:-

1- التحليل الاستمولوجي للسياسات:

2- تعريفات السياسات الاجتماعية.

3- عوامل ظهور السياسات الاجتماعية ومقوماتها.

4- مؤشرات السياسة الاجتماعية بالجزائر.

5- السياسة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

1- التحليل الاستمولوجي للسياسات:

هناك نظم اجتماعية معينة دعمت وساندت النمو الاقتصادي الحديث، بينما أخرى لم تفعل ذلك. وكانت الاشتراكية خلال القرن العشرين كارثة بالمعنى الواسع بالنسبة للنمو الاقتصادي والتخلف الاجتماعي وأثبتت فشلها. وهو ما يسري أيضا على النظم الكولونيالية التي اعتمدتها الدول الامبريالية في القرنين (19) و(20) فما هو السر إذن؟

إنها السياسات الاجتماعية ولكن ما المقصود بالسياسات؟

"السياسات Les Politiques/Policies وتعني في اللغة الفرنسية: "تلك النخبة من الفاعلين في مجالات السياسة والفعل السياسي". وتعني أيضا: "الأطر العامة لبرنامج انتخابي للفوز بالسلطة. أما في اللغة الإنجليزية فهي موضوع



أكاديمي والذي يُعنى بتشريعات للسلوك الاجتماعي-السياسي وفق برنامج يتم الاستفتاء عليه من قبل أفراد المجتمع أو ممثلهم أو تتولى الحكومة تنفيذه بمعرفتها. " (عبد الله ساقور، 2016: 28).

"كما أن هناك خطأ بين السياسة "Policy" كمصطلح يشير إلى موضوع معين أو مجال فعل بعينه وبين مصطلح السياسة "Politics" كعلم فهو يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني، والتي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام ومصالح الجماعات، وغالباً ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أية صورة من صور الكفاح. " (درية السيد حافظ، د س: 108).

تختلف معاني السياسة إذن بتعدد الفاعلين أو الممارسين لها ومقاصدهم وأغراضهم في نطاق المجتمع، فهناك السياسة السكانية، والسياسة الاقتصادية والسياسة البيئية والسياسة الاجتماعية... وإذا ما أضيف لها صفة "الاجتماعية" فإنها تتحول إلى:-

"نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية. وتتبع السياسات الاجتماعية من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها. وتؤثر السياسة الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية للأفراد وعلى علاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه." (أحمد زكي بدوي، 1977: 57) أي أنها تتصل بحاجات مادية وأخرى معنوية معترف بها اجتماعياً تتم عن رغبة المجتمع في التعاون من أجل إشباع هذه الحاجات، ناهيك عما يشعرون به ويتطلعون إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لتمس الشرائح الفقيرة والمحرومة والمنكشفة والهشة.

2- تعريفات السياسات الاجتماعية:

تعددت المقاربات النظرية والنماذج والمرجعيات في تعريف وتحليل السياسات الاجتماعية.

فمن منظور العلوم السياسية يمكن تحديد عدة نماذج وهي كالتالي:

2-1- النموذج المؤسسي Institutional Model: ينظر فيه للسياسة الاجتماعية على أنها مخرجات مما تبذره المؤسسات الرسمية كالحكومة، وهيئة التخطيط وغيرها... وما تضبطه من عمليات يجب تنفيذها أو عدم تنفيذها وفي مرحلة تاريخية معينة. وأورد "محروس محمود خليفة" (محروس محمود خليفة، 2003: 98) تعريفاً للسياسات الاجتماعية صاغها T.H.Marshall وترجمه: "تمثل السياسات الاجتماعية تمثل سياسة الحكومة التي تتضمن مجموع البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان..." وهو ما يسري على تعريف "أحمد زكي بدوي" السالف الذكر.

ينتقد "تاونسد Townsed" وجهة النظر هذه التي تجعل من السياسة الاجتماعية قرارات تعبر عن وظيفة الدولة ممثلة في الجهاز الحكومي، فهو يرى أن الدور الذي تقوم به الدولة ليس هو الجهد الوحيد في صنع هذه السياسة، بل أن هناك العديد من أساليب التدخل التي لا بد أن تتبناها التنظيمات المتنوعة في المجتمع مثل التنظيمات الصناعية والمهنية والتنظيمات التي تعمل في المجال الاجتماعي (الجمعيات الأهلية والجماعات السياسية لتحقيق الأغراض والغايات الاجتماعية...) (درية السيد حافظ، د س: 125).

2-2- نموذج التخطيط الشامل Incremental Model: هو ذلك التوجه/الاستخدام الواعي لجميع موارد المجتمع لتحقيق أهداف اجتماعية. فالتخطيط إذن يرمي إلى تحقيق: أهداف وطنية أو اجتماعية عامة، ويستخدم موارد وطرقاً لتحقيق هذه الأهداف. فالسياسة الاجتماعية هنا عبارة عن عمل حكومي يتضمن برامج يمكن من خلالها تقديم خدمات أو مستلزمات أو تلبية احتياجات الأفراد وبداًلة، الزيادة أو النقصان أو التعديل، في مؤشرات معينة تتعلق



بأوضاع اقتصادية أو اجتماعية، كميا ونوعيا، وهو ما أوضحه "تيموس Tiymuss" (هشام محمود الأقدحي، 2010: 80) معرّفا السياسة الاجتماعية على أنها: "خطة حكومية لدراسة المواقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات حتى يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية". وتستطيع الهيئة المركزية للتخطيط مثلا أن تدرس وتقف على الظروف المعيشية للسكان من جمع للمعلومات والبيانات لتحقيق هذا الغرض ومنها الموازن المالية أو السلعية أو الخدماتية أو الإنتاجية وأساليب المستخدم والمنتج واستخدام أسلوب البرمجة، قصد إشباع حاجات الأفراد والمجتمع عموما، والتنبؤ بالمسارين الاقتصادي والاجتماعي.

ويمر بناء الخطة بعدة مراحل منها دراسة الإمكانيات المتاحة وتحديد أهداف الخطة والإعداد المبدئي لإطارها وتبادل الخطة بين مختلف المستويات وتحديد الإجراءات حتى يصدر بشأنها قانون قابل للتنفيذ... هذه الخطوات جميعها هي في جوهرها سياسة-اجتماعية تسبق التخطيط وتؤطره وتضبط أهدافه.

2-3- النموذج العملياتي Process Model: إذا تدخلت الدولة وصارت هي الجهة الرسمية والمخولة قانونا لقيادة مسيرة المجتمع وصياغة السياسة الاقتصادية فيه، عبر القرارات الجارية، للمنتجين حاليا أو المفترضين وعلى مدى منظور، لتعكس الوضع الاقتصادي والواقع الاجتماعي الراهن أي أن الاستثمار الحكومي في المال وفي البشر يؤدي إلى خلق طاقة إنتاجية جديدة للناس. وتغدو السياسة الاجتماعية نشاطا سياسيا طاعيا. ونأخذ تعريف السياسات الاجتماعية عند "عبد المنعم شوقي" (هشام محمود الأقدحي، 2010: 89) المتماهي مع التجربة الناصرية في مصر على أنها: "القواعد والاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الإصلاح في المجتمع والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والمشكلات وأسلوب العمل الاجتماعي".

فالإصلاح هنا هو المحدد الأساسي لحجم هذا التدخل وبالتالي يخضع لنوع وفعالية السياسة الاجتماعية المقترحة للتأكيد على الوظيفة لا البنيان. أي أن الساسة في بلدان كثيرة يهتفون بالتغيير الشامل للمجتمع إلا أنهم قاصرون حتى على إصلاح ما هو قائم، بل نراه يتآكل أحيانا، وأحيانا أخرى يُمنى بالفشل حتى في التجربة السوفياتية المنهارة اقتصاديا والمأزومة اجتماعيا.

2-4- نموذج الجماعة Group Model: يفترض التوازن الاجتماعي وجود حالة من الانسجام بين مختلف المتفاعلين والعيش في انساق يظهر في سيطرة قوة على قوة أخرى حتى ولو تناقضت أهدافها ومداخلها، أي وجود نمط من التفاعل السيكولوجي- الاجتماعي على أن يعتمد الأفراد بعضهم على بعض، لتحقيق أهداف محددة أو مقابلة احتياجات محددة أيضا ونوع من التوازن بين الأفراد من جهة، ورغباتهم ومطالبهم اتجاه نظرائهم من جهة أخرى، وفي إطار من الوحدة الذاتية لهذه الجماعة ويسلم الغير، اعترافا، لها وما يشكلونه أو يشكل من حولها من ظواهر اجتماعية حقيقية أو مفتعلة، ظاهرة أو كامنة، تخلق اضطرابات اجتماعية ولكن تجنح مختلف المكونات للنسيج الاجتماعي من أن تنشأ الاستقرار والعودة إلى حالة حياة التناغم والوئام. ولتحقيق ذلك تستخدم السياسات الاجتماعية في شكل: "مجموعة البرامج التي تقدم لتحقيق أعلى درجة من الرفاهية الاجتماعية للأفراد والجماعات، كما تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد، والحفاظ على حد أدنى من الدخل ومستوى معيشي لائق، ومساعدة الفئات المحرومة والمناطق الأقل حظا، وإنشاء شبكة للأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتخفيف من المشكلات الاجتماعية" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005).

2-5- النموذج النخبوي Elite Model: تتمتع الصفوة ذات النفوذ بالتمكين لها من اعتراف المجتمع بها أو جانب منه على الأقل، بتدبير السياسات الاجتماعية لمنوال تنموي محلي أو إقليمي أو وطني، في شكل حزمة من



التفضيلات التي تراها مناسبة، لتنمية المجتمع الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وتقال شرائح أو فئات اجتماعية أو مناطق متخلفة، من خلال صياغة سياسات اجتماعية حرة بها، مادية أو معنوية أو بمزيج منهما كالرعاية الاجتماعية والتي عرّفها "فريد لاندر" (محمد سيد فهمي، 2022) بأنها: "نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية مصمم من أجل تقديم المساعدة للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات مرضية من الحياة، ومساعدتهم على تكوين علاقات سليمة، وأيضا العمل على تقوية وتنمية قدراتهم بما يحقق نوعا من التناغم بين الأفراد والأسر والجماعات والمجتمع".

ربما يعود ذلك إلى أن تحليل السياسات على المستوى المحلي يرجع جزئيا إلى تلك الفرضية التي مؤداها أن تحليل السياسة المحلية الاجتماعية هو حال خاص، وربما يعود هذا النقص أيضا إلى هيمنة المركزية الإدارية على السياسة الوطنية، حيث يعمد الباحثون اليوم في كثير من الدراسات إلى تقييم وتقويم وتحليل السياسات الاجتماعية على المستوى المحلي والتي تحتاج بدورها إلى تعريفات تتوافق فيها هي الأخرى وفضاءاتها المحلية وأحوال سكانها... وعليه؛ يمكن تقديم بعض التعريفات المستخلصة من مراجع متعددة.

تعريفات السياسة الاجتماعية على المستوى القاعدي (المحلي):

تتشكل السياسات الاجتماعية من صنفين هما:

- صنف السياسات المشتقة من مبادئ عامة محددة.

- صنف السياسات التي تتعامل مع قضايا اجتماعية محددة كتوفير الصحة والسلامة والعيش الكريم.

2-6- النموذج الراشد Rational Model: ويقصد به تحديد معايير دقيقة لبعض الوسائل التي ترمي إلى تحقيق فعالية لمرفق عام كالصحة والسلامة واعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبأقل التكاليف، وتجنب التبذير إلى أدنى مستوى ممكن. فالاعتناء بصحة المواطنين مثلا يزيد من الفعالية الاقتصادية لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني أو الجهوي أو المحلي ويؤدي إلى نتائج مثمرة. فالترشيد هنا هو أحد أسس الفعل الاجتماعي.

وعلى غرار ذلك جاءت عدة تعريفات يغلب عليها الجانب العملي وتركز على كل العمليات التفاعلية والرمزية والشرعية وتقدير الحوافز وحتى الجزاءات وتوافر الموارد... الخ. أي أن محتوى السياسات الاجتماعية يرتبط بقوة مع الصحة والسلامة وكل ما يتعلق بضمان العيش الكريم لكل المواطنين داخل الأنظمة الاجتماعية المختلفة. وبناء على ذلك يمكن تعريف السياسات الاجتماعية على أنها: "مجموعة من المبادئ التي تقود الفعل الاجتماعي. أي هناك أهداف مقابل استخدام وسائل مختارة بعناية، حيث تنعم السياسة بثمار تحقيقها للأهداف المسطرة. فالسياسة الاجتماعية هنا واضحة نتائجها الإيجابية للعيان ومن خلال 'وضع معين' يتخذه فرد أو تنظيم قد يكون، ظاهرا أو مستترا، عندما يهّم باتخاذ أو عدم اتخاذه لقرار ما." (HARVEY, C, 1966) وهو تعريف أميرقي بامتياز يجسد الترشيح في النفقات ويُعظّم المكاسب. ولكي تكون السياسات الاجتماعية أكثر ترشيدا ونفعا واستحسانا وقبولا، يجب أن تقوم على أساس فني يمكن تجسيده في:-

2-7- النموذج السيبرناتيقي Cybernetics Model: "عبارة عن ضبط لمخطط معلوم تقرره حكومة أو أحد هيئاتها المخولة بصورة رسمية وتأمّر بتنفيذه (KAHN, Alfred J, 1969). وهو ما يعني استخدام عمليات التحكم والتوجيه والحركة فيما يتعلق بالمؤشرات السوسيو-اقتصادية والسوسيو-ثقافية. وهو نوع من الربط الذهني لهذه العمليات العقلية حيث يسمح للخبراء والمخططين باستخلاص وتحديد وتعديل وإقرار قوانين علمية تفعل في حينها حسب الظروف الزمانية والمكانية والمواقف. فالسياسة هنا محكومة بالرشاد والدعم العلمي.



ولكن لهذا التعريف قيمته وحدوده، فإن تشكيل مبدأ أو تعيين نظام خدمة ما، أو صياغة مبادئ لبرامج اجتماعية محدودة للغاية تتسم بأنها أكثر ميلاً لأن يتداولها مختلف المتفاعلين بها في نقاشاتهم قبل إيداعها لدى الهيئات الفنية. إنها تتعلق بالإنسان وإرادته وحرية وهو ما يجعل هذه الخدمة أو تلك تشتق من مبادئ أخلاقية وتقاليد اجتماعية أو من خلال إدارة أو أيديولوجية/معتقدات معينة حتى ولو، جرت صياغتها، وفق مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تفضيلية وتفسح عن الأولويات. وهو الجانب الغالب في دراسات السياسة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس تقوم هذه النماذج المختارة على مؤشرات للإشباع حد، الذروة (MACREE, et al., 1981).

يلاحظ هنا طغيان الجانب السياسي على الجانب الفني، حيث إن السياسات الاجتماعية عبارة عن محصلة تلك الصراعات، الظاهرة والكامنة، القائمة في المجتمع المعني بهذه السياسات لانتشار ما يمكن انتشارهم من الحرمان المادي والمعنوي والتي غالباً ما تدور حول من ينتفع ومن لا ينتفع؟ ومتى ذلك؟ وكيف يتم ذلك (DINETTO, 1983)؟ وبالمختصر المفيد، تبدو السياسات الاجتماعية مجسدة في أشياء وخدمات مختارة بعناية تقوم حكومة ما بتنفيذها أو تمتنع عن ذلك والتي تؤثر كثيراً على مستوى نوعية حياة الناس *la qualité de vie*.

إجمالاً؛ يمكن الإقرار بأن السياسات الاجتماعية تتميز بخاصية مشتركة بين جميع الأنظمة الاجتماعية في قدرتها على إصدار أوامر بالتنفيذ أو عدم التنفيذ، وعلى مدى منظور داخل النظام الاجتماعي. وأن ما يتم اقتراحه من أهداف مرغوب فيها تحقيقها سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي منها أو أمر التكليف بمهام أو القيام باستصدار أوامر إدارية بالتنفيذ أو عدم التنفيذ تلخص جميعها تنبؤات ما يمكن أن يحدث في المجتمع مستقبلاً، ويعكس بصورة واضحة مدى تحكم النظام الاجتماعي في تأثيراتها الجانبية أو عدمها.

لقد وجهت جهود مخلص للتممية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1965-1979) على حساب التتممية الاجتماعية، وأبرزت مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب تطويقها مثل المديونية الخارجية، ومشكلات الإسكان والتغذية والدواء... وهو ما لم يتنبأ به أو غض الطرف عنه. وتم طرح القضايا الاجتماعية جانباً خلال فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين" وسياساته في شد الأحزمة. وأن التتممية حسب هذا التوجه غالباً ما تنتج تنمية فوقية/وهمية. (عبد الله ساقور، 2016) وهذه الخصائص جميعها تفيد بتجنب أو اختزال الفوضى والتخبط الإداري والسياسي.

بناء على ذلك؛ توفر السياسات الاجتماعية معلومات وبيانات وخطابات لأولئك الذين يهتم الأمر من القمة إلى القاعدة سواء أكانوا أفراداً أو منظمات أو هيئات حكومية أو أهلية أو تلك التي تؤثر فيها هذه السياسات بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فالجانب العملي واضح هنا في تعريف السياسات الاجتماعية والذي يفيد بأن السياسات الاجتماعية عبارة عن:-

- خطاب رسمي أو غير رسمي يعبر عن أهداف أو مصالح ذات قيمة.
- إقرار بيئة تحقيق أهداف معينة مع تبيان واضح للبدائل المستعملة.
- ترتيب الأولويات.
- اعتماد هيئة رسمية محددة.
- ضبط خطة معينة.
- اتخاذ قرار أو عدم اتخاذه.
- اتخاذ موقف داعم ظاهري أو ضمني.



- ضمان سيل وتدفق المعلومات داخل النسق المعني بهذه الخدمات.
- الانتقاء الاجتماعي للمستفيدين، كميا ونوعيا، ومتى يتم ذلك؟ وكيف؟
- يلاحظ على هذه التعاريف المختارة للسياسة الاجتماعية النقاط التالية: -
- هناك من جعل السياسة الاجتماعية مرادفة للخدمات الاجتماعية وهناك من حصرها في الرفاهية الاجتماعية في حين نجد طرفا آخر جعلها شرحا لفكرة التنمية الاجتماعية.
- تشترك جميع هذه التعاريف في كون السياسة الاجتماعية نوعا من الإشباع لمطالب واحتياجات الأفراد داخل المجتمع حتى يتمكنوا من العيش في مستوى لائق.
- تحدد السياسة الاجتماعية العلاقة بين الدولة وأفراد المجتمع في شكل برامج وخطط موضوعة تحت البرمجة من أجل التنفيذ واستفادة المحتاجين إليها، بحيث تضع كل دولة سياساتها الاجتماعية بحسب أهدافها التنموية المستقبلية ومتطلبات شعبها ومدى قدرتها وإمكاناتها المالية على تنفيذها.
- الهدف الأساسي من السياسة الاجتماعية هو حل المشكلات الاجتماعية والوضع المتردي داخل المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحقيق أهداف استراتيجية من أجل بلوغ مستوى تنموي معين.

3- عوامل ظهور السياسات الاجتماعية ومقوماتها:

- ظهرت السياسة الاجتماعية نتيجة العديد من العوامل (دريه السيد حافظ، دت: 112) أبرزها:
- 3-1- مشكلات النمو الاقتصادي الناجمة عن حركة التصنيع في أوروبا التي خلقت فكرة دولة الرفاهية، خاصة مع تدني الدخل وزيادة الواقعين تحت خط الفقر، حيث "تهدف دولة الرفاهية إلى زرع المساواة بين أفراد المجتمع ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يخص التمتع بالحاجات الاجتماعية (المتمثلة في الحاجات الأساسية كالأكل والشرب والملبس والصحة والتعليم والمأوى إلى جانب الأمن وحرية التعبير... الخ)" (جوردون مارشال، 2001)**
- 3-2- الصراعات الطبقيّة داخل المجتمع الصناعي وما أبرزته من مظاهر للتفاوت بين الطبقات الاجتماعية، داخل المجتمع الواحد التي جاءت نتيجة لعدم المساواة سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول، حيث أولى علماء الاجتماع آنذاك اهتماما كبيرا لأنماط هذا التفاوت وأسبابه، فقد ظهر مفهوم العدالة الاجتماعية للتخفيف/الحد من مظاهر التفاوت هذه.**
- 3-3- تزايد إنفاق الدول على مستويات التعليم ورفع الدخل مما استدعى وضع استراتيجية للنهوض ومحاولة تحقيق مستوى تنموي لائق.**

وعليه؛ فالسياسة الاجتماعية جاءت نتيجة تردّي الأوضاع وضرورة التغيير، فهي نابعة من أيديولوجيات المجتمع لتترجم الحلول اللازمة للمشكلات الاجتماعية وحاجات الأفراد إلى تحسين مستويات معيشتهم والتقليل من معاناتهم، ومن أهدافها أيضا دعم الشعور بالانتماء للمجتمع ومحاولة تحقيق التكامل والتماسك الاجتماعي.

تكمل السياسة التنموية الاجتماعية الناجحة بإنجازات تنموية بطبيعة الحال، والحقيقة أن صياغة هذه السياسة تقوم على:-

- توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين وخاصة منهم الفقراء والضعفاء (المسنون، المعاقون، الأرمال والشباب البطال...).
- توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في سبيل تحسين الظروف المعيشية والتخفيف من حدة التوترات والمشكلات الاجتماعية.



• إشراك أفراد المجتمع في معالم هذه السياسة وتعزيز مشاركتهم في التنمية بتعميم احتياجاتهم ودمجها في مختلف مراحل عملية التنمية، حيث إن إحساس الشعب بمسؤولياته الأولى في حل مشاكل المجتمع تعد أول طريق نحو التنمية الاجتماعية؛ كون التنمية تقوم على علاقة تعاون بين الحكومة والهيئات المعنية من جهة، وبين أفراد المجتمع الفقير من جهة أخرى. لهذا تعد موافقة أفراد المجتمع ورغبتهم في النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية اللبنة الأولى نحو التنمية.

4- مؤشرات السياسة الاجتماعية بالجزائر:

يُنظر إلى السياسات الاجتماعية على أنها محاولات الحكومة الجادة لضمان مستويات معينة من العيش للسكان المحتاجين فعلا لمختلف الميادين المتعلقة بالخدمات الاجتماعية من غذاء ومأوى وتعليم... وتؤثر هذه السياسات الاجتماعية على النظم الاجتماعية المختلفة والسلوك الاجتماعي، حيث تسجل وجود صلة قوية بين الحكومة والمجتمع، فتغدو حلقة هامة في هذه العلاقة، إذ يتسنى لعلماء الاجتماع وخاصة المتخصصين منهم في علم الاجتماع السياسي من تنمية وتطوير الفعالية والتأثير والتأييد السياسي لبرامج هذه السياسات.

وفي هذا السياق تسعى الجزائر كغيرها من الدول لنهج الخطة الإنمائية لسنة 2030 الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق مؤشرات الرفاه الاجتماعي في مجال الصحة والتعليم والشغل... "حيث تُعرف المؤشرات الاجتماعية بأنها التدابير التي تهدف إلى وصف أكبر قدر ممكن من الأنظمة والسياسات في أقل عدد من النقاط، وهي تساعد على فهم السياسات والأنظمة ومقارنتها وتحسينها... كما عرفها Bauer بأنها: مجموع الإحصاءات والسلاسل الإحصائية وجميع أشكال الأدلة الأخرى التي تمكننا من تقييم الوضع الذي نحن فيه وما يجب أن نسلكه للوصول لأهدافنا وقيمتنا المرجوة. فهي بشكل عام تؤدي الوظائف التالية:-

- توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومراقبة تقييم السياسات المنتهجة ومدى فعاليتها في مواجهة المخاطر الاجتماعية والتقليص منها.

- البحث عن المنفعة العامة وتحديد الأساليب والكيفيات اللازمة لبلوغها. "(فريال منال عزي، 2020) والمقصود من ذلك أن حكومات الدول في العالم ومنها الجزائر تقوم برسم السياسات الاجتماعية بهدف مواجهة التهديدات الاجتماعية التي تمس المورد البشري والتي تسعى إلى:-

- تحسين الظروف المعيشية لهم بمحاربة الفقر والبطالة.
 - محاربة الأمراض والأوبئة باعتماد مجانية العلاج والرعاية الصحية.
 - توفير التعليم للجميع بتبني مجانية التعليم.
 - توفير السكن بأشكاله.
 - دعم المواد الأساسية في سبيل توفير الحاجيات الأساسية لهم.
- ويمكن عرض أهم وأبرز مؤشرات السياسة الاجتماعية بالجزائر في النقاط التالية:-

4-1- مؤشر التعليم:

يعد أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية، وهو يتمثل في النشاط الموجه والمخطط له مسبقا بهدف إحداث تغيير في سلوك المورد البشري وتنمية تفكيره. ويقاس متوسط سنوات التمدرس.

"سجل في الجزائر ارتفاع عدد المتدربين من 300 ألف تلميذ في سبتمبر 1962 إلى أزيد من 8 ملايين تلميذ سنة 2012... حيث انطلقت المدرسة الجزائرية غداة الاستقلال من لا شيء مستعينة بمن كونتهم مدارس جمعية



العلماء المسلمين في مدارسها ومعاهدها وبعثاتها لبعض الدول... كل هذه الأوضاع والحاجة الملحة إلى تكوين الفرد الجزائري وإعداده للقيام بالمهام التنموية المتعلقة به أوجبت بناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميما للتعليم وديمقراطيته، ومن هنا برزت الأهداف الأساسية الثلاثة: التعريب، وديمقراطية التعليم والاختيار العلمي والفني للعملية التعليمية." (بودير ايمان، مختاري فيصل، 2017).

ويوضح الجدول الموالي تطور نسبة المتدربين بالجزائر:

جدول رقم (01): يوضح تطور نسبة المتدربين بالجزائر (2000-2014):

2014	2004	2000	
5820.54	636.83	745.86	الأطفال في سن التمدرس
5580.37	606.21	695.44	الأطفال المتدربين
%98	%95	%93	النسبة الحقيقية للمتدربين

المصدر: بلقاسم نويصر، كريمة حاتي: واقع السياسة الاجتماعية وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، العدد 13.

يتضح من معطيات الجدول رقم (1) أن عدد الأطفال في سن التمدرس في تزايد وارتفاع تبعا لزيادة عدد السكان بالجزائر، وأن نسبة التمدرس واقعا بلغت 93% لترتفع سنة 2004 إلى 95%، وفي سنة 2014 زادت في الارتفاع لتصل إلى 98%. وهذا يدل على نجاح سياسة الدولة في توفير التعليم للجميع وبالمجان.

4-2- مؤشر السكن:

يعتبر الإسكان أحد مؤشرات السياسة الاجتماعية، حيث إن الحصول على سكن لائق شرط أساسي لضمان المشاركة الاجتماعية ويمنح الفرد الطمأنينة والأمن والاستقرار.

وتتنوع صيغ تدخل الدولة الجزائرية لتوفير السكن والإسكان نذكر منها:-

- السكن الاجتماعي: وهو سكن تموله الخزينة العمومية ويستفيد منه طالب السكن الذي لا يتقاضى أو لا يتعدى دخله 24000 دج.

- السكن الريفي: يسمح لطالبيه ببناء سكن ذاتي بالمناطق الريفية من خلال دعم الدولة له بمبلغ 700.000 دج.

- السكن الترقوي المدعم LPP: "هو صيغة سكنية جديدة استحدثت في 2010 من طرف السلطات العمومية لتعويض السكن الاجتماعي التساهمي المعروف تحت تسمية LSP ... يتم بناؤه من طرف مرقى عقاري وفقا للمواصفات الفنية والشروط المالية المحددة سلفا من طرف الدولة... وتتم الاستفادة من هذا النوع من السكنات عن طريق تركيب مالي يتكون من المساهمة الشخصية لصاحب الطلب وقرض بنكي بنسبة فائدة مدعمة ومساعدة مباشرة من الصندوق الوطني للسكن.

- صيغ البيع بالإيجار AADL: تتمثل في منح سكن مع إمكانية الحصول على ملكيته بعد الاستمرار في دفع بدل الإيجار لمدة 25 سنة. ويوجه هذا النوع من السكن لفئة المواطنين ذوي الدخل المتوسط والذي يتراوح ما بين 24000 دج و 60 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG أي 108000 دج. (معتصم نورية، 2023).

"وفي إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تم تخصيص مليوني (2) وحدة سكنية منها 2.1 مليون وحدة، كما قد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني



مسكن منها 500.000 إيجاري و 500.000 ترقوي و 300.000 لامتصاص السكن الهش، و 700.000 سكن ريفي كان يفترض تسليمها ما بين 2010-2014 مع استكمال 800.000 وحدة سكنية بين 2015-2017". (بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، 2017).

4-3- مؤشر الصحة:

يقصد بالصحة سلامة الجسم من الإصابة بالأمراض والعلل والمقصود بها هنا توفير الخدمات الصحية لأفراد المجتمع من تكفل بذوي الأمراض المزمنة وتوفير التلقيحات للأطفال وضمان الرعاية الصحية للمرضى، فهي ضرورة ملحة باعتبارها ارتباطا وثيقا بحياة الأفراد.

يتوافر المجتمع الجزائري على غرار بقية المجتمعات على فلسفته الخاصة حول الصحة والمرض والوقاية منه، ولحكوماته أيضا سياسات صحية تعتمد المعايير الدولية مقياسا والتي تنشط بفعالية في منظمة الصحة العالمية وتتعاون معها.

فقد كانت السياسة الصحية في مرحلتها الأولى (بعد الاستقلال) محدودة في خياراتها، جراء سعيها لإعادة بناء وتشديد وترميم ما خلفه الاستعمار من تخريب للهياكل الصحية، في حين اقتصرت الإجراءات التنظيمية على تقديم العلاج للفئات المحرومة مجانا مقابل دفع الميسورين لأثمان الفحوصات والأدوية والتحاليل.

بداية من سنة 1991 إلى يومنا هذا انتهجت مرحلة مجانية العلاج وبدأ توجه جديد تقوم عليه المنظومة الصحية وهو ما يعرف تحت اسم "النظام التعاقدي" الذي يعتمد على الإنفاق المبرم بين هيآت الضمان الاجتماعي والأطباء بحكم أن الدولة ستواصل دعمها في مجال الصحة للفئات المؤمنة اجتماعيا وسحب دعمها للأشخاص غير المؤمنين. ويشير التعاقد في المجال الصحي إلى تحديد أسعار الفحص والخدمات الطبية من خلال تأطيرها باتفاقية قانونية تخوض فيها هيآت الضمان الاجتماعي والدفع بالنيابة عن الأشخاص المؤمنين.

وقد ظهرت سنة 2011 بطاقة الشفاء التي تسري فعاليتها على أصحاب التقاعد المباشر أو المنقول وفقا لاتفاقيات مبرمة بين الضمان الاجتماعي والأطباء العامين، والمبرمة بين الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد.

"وكانت البداية التدريجية في تجسيد النظام التعاقدي في الجزائر للفترة ما بين 2009 إلى سنة 2025. وفي هذه المرحلة عملت الحكومة الجزائرية على تطبيق سياسة صحية جديدة في مجال توزيع الأدوية وذلك من أجل الرفع من مستوى القطاع الصحي، وعملت على توفير المعدات والتجهيزات الطبية في المستشفيات الجهوية من أجل رفع العبء والضغط على المراكز الاستشفائية الجامعية.

جدول رقم (02): يبين تطور عدد المنشآت الصحية خلال الفترة (2015-2017):

	2017	2016	2015	
مؤسسة استشفائية عامة	205	200	200	
مؤسسة استشفائية خاصة	77	75	75	
مراكز استشفائية جامعية	15	15	15	
مؤسسات استشفائية جامعية	01	01	01	
دور الولادة العامة	409	116	415	



دور الولادة الخاصة	114	123	127
قاعات العلاج	5726	5875	5957

المصدر: بن عرار بقة وسيفهم عبد العزيز: مؤشرات التنمية الصحية في الجزائر، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 10 العدد 4 السنة 2023.

يلاحظ من معطيات الجدول أعلاه ان هناك تطورا بطيئا في عدد المنشآت الصحية بالجزائر من سنة 2015 الى 2017، حيث إن وجود 15 مركزا استشفائيا جامعا هو عدد قليل لتلبية حاجيات السكان من الخدمات الصحية مع تزايد حجمه باستمرار.

أما بالنسبة للمؤشرات الصحية فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع 21 % سنة 2018 لينخفض سنة 2020 الى نحو 9.18 %، وقد شهد كذلك معدل وفيات الأطفال الرضع دون سن الخامسة تراجعا بسبب تحسن المستوى المعيشي للسكان وارتفاع المستوى الصحي الذي بلغ 27.5 % سنة 2010 لينخفض الى 21.3 % حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 2020.

كما ان هناك تحسنا في معدل وفيات الأمهات الذي بلغ 57 وفاة/ 100 ألف ولادة حية. كما تحسن متوسط أمل الحياة *espérance de vie* أي أن العمر المتوقع لكل من الذكور والإناث بعدما كان سنة 1990 حوالي 66.8 سنة بلغ 76.3 سنة 2020. (بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، 2017) "بعد ما كان هذا المعدل 117 وفاة/ لكل 100.000 ولادة حية حسب نتائج التحقيق الوطني التي قام به المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 1990". (I.N.S.P; 2005 : 21)

4-4- مؤثر خدمات الضمان الاجتماعي والبطالة: توفير فرص العمل من أبرز حقوق المواطن التي من شأنها أن تعزز ثقته بالحاكم. والبطالة من أكثر المشاكل الاجتماعية إلحاحا التي تواجهها الحكومة الجزائرية حيث تسعى باستمرار لإيجاد برامج تشغيل للتقليل من حدتها.

"وقد شهد معدل البطالة بالجزائر تذبذبا بالارتفاع والانخفاض ما بين 2010-2023 حيث تراوح ما بين 9% و14%؛ إذ تم تسجيل أدنى معدل لها بـ 9.2 % سنة 2013 ويرجع هذا الانخفاض إلى سياسة التشغيل المعتمدة من طرف السلطات الوصية ANEM التي ساعدت في إيجاد مناصب عمل وتخفيف الضغط المسجل على سوق الشغل خاصة خريجي الجامعات. كما بلغ الحد الأقصى للبطالة 14 % سنة 2020، ويرجع ذلك إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري لاعتماده الكلي على إيرادات المحروقات لتمويل المشاريع وكذلك الإنفاق العمومي دون البحث عن بدائل اقتصادية جديدة. " (حاسين صكوشي واخرون، 2024).

5- السياسة الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

غداة الاستقلال سنة (1962) بدأت علاقات الدولة الجزائرية مع الأسرة والمجتمع عموما تتمدد حتى الآن وواكبت التحولات الهائلة التي أعدتها وأقبلت على تنفيذها السلطات الثورية، فأثرت أيما تأثير على الأسرة الجزائرية التي كان يغلب عليها الطابع المحافظ، فغيرت من نظرتها وتوجهاتها اتجاه العالم والطبيعة والإنسان والمجتمع والفرد، حيث أحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية ووقع أحيانا إدماجها مع عدة وزارات مختلفة كالصحة والعمل... لتكون حاليا وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في حكومة السيد "عبد العزيز بوتفليقة (GILBERMAN, M et al., 1993) وكان ينظر إلى الخدمة الاجتماعية من قبل السلطات الثورية آنذاك على أنها نتاج للنظام الرأسمالي الطبقي ولكن التحول من النظام الاشتراكي إلى الليبرالي إلى جانب عوامل أخرى كالهجرة الداخلية والخارجية وما ترتب عنهما من



أثار سلبية، جعل الجزائر من أكثر البلدان التي تعرف هجرات خارجية وتستقطب المهاجرين الأجانب أيضا. كما تلكأت السلطات الجزائرية في التفكير جديا في قضايا الأسرة والتي أجبرت على اللهث وراء المجتمع في مسعى للتعامل مع آلياته وبيروقراطيته الفجة فضلا عن ذلك انتشار الإسلام السياسي وطفرة تكنولوجيا الاتصال وتراجع المركزية الجزائرية ومن ثم المركزية الأسرية الأبوية... فعلى مرّ عقود الاستقلال، وتراكمية الأحداث التي عصفت بالمجتمع الجزائري على المستويات الديمغرافية والثقافية والاقتصادية والسياسية بدت الحاجة أكثر إلحاحا لحل المشكلات الاجتماعية وتداعياتها على الساحة السياسية-الاجتماعية.

وهكذا، فإن الرؤية المحدثة تقترح بأن السياسة الاجتماعية لا تعدو كونها حل مشكلة وتستدعي طريقة ما للتدخل من جانب الدولة على أن تهئ لها ظروفًا لتقوم على هيكل تصنيفي أولا للمعرفة والطرق والمناهج ومهارات الممارسة، وخلق أطر تنظيمية للتحكم والتوجيه لأن الأخصائيين الاجتماعيين في حاجة إلى طرق ومناهج السياسة الاجتماعية في سياق ممارستهم المهنية.

وبلغة أكثر دقة؛ يقصد السياسة الاجتماعية بها تطبيق السياسة في الميادين الاجتماعية وعلى مستوى المجتمع والتي حلت في الجزائر مؤخرا، حيث مازالت في بداياتها لتستخدم في صياغة وتنفيذ السياسة كمدخل رئيس لحل بعض المشكلات على أن تكون أداة حاسمة بيد الحكومة في صنع القرار وترشيده.

وفي هذا المجال يعتمد كثيرا على مخططي السياسة الاجتماعية بتحديد نوع تدخلاتهم لترقية سياسات اجتماعية، وبرامج ومشروعات بهدف التغيير والإصلاح المجتمعي، وترشيد أشكال تنفيذها.

ففي إطار سياسة مكافحة الفقر اعتمدت الدولة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة على تبني عدة مخططات وبرامج تباينت نتائجها بتباين ظروف إعدادها وتنفيذها ومن بينها:-

5-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004): يعد هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية، ويتمثل في دفع عجلة النمو مركزا في ذلك على المشاريع القاعدية. ويهدف أساسا إلى مكافحة الفقر وإنشاء مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وانتعاش الاقتصاد الوطني.

5-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار تكملة البرنامج السابق لمواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها، ويهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للجزائريين وتطوير البنى التحتية.

5-3- البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014): يندرج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي بدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي. "وخصصت الجزائر خلال هذه السنوات غلفا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي (286) مليار دولار أمريكي، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ (10) سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (WEIMER, et al., 1992)

وعليه؛ فإن جزءا هاما من مشاريع هذه البرامج وُجّهت إلى تنمية الموارد البشرية ودعم التنمية المحلية، ومن المعروف أن العمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان يساهم في التقليل من معدلات الفقر لديهم. ولقد حققت هذه البرامج أثارا إيجابية من حيث انتعاش النشاط الاقتصادي، وارتفاع نصيب الفرد الجزائري من الاستهلاك، وإحداث مناصب الشغل وانخفاض معدلات البطالة، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.



5-4- الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي: "أنشئ هذا الصندوق سنة (1993) ويشكل ميكانيزما هاما في محاربة الفقر والإقصاء، وهذا بتدخله المتعدد القطاعات والذي يمكن من إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق:-

- تنمية المناطق المعزولة.
 - تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير).
 - التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، والمسنين، والنساء المنعزلات، والأطفال في وضعية صعبة، والأشخاص ذوي الأمراض المزمنة، والأشخاص دون مأوى.
 - المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جموعية.
- فهذا الصندوق يساهم في الآتي:-

- نشاطات التضامن المدرسي المتمثلة في (منح، النقل المدرسي، وجبات إ طعام المتدربين، تدفئة الأقسام...)
- نشاطات تضامنية خلال شهر رمضان مثلا فتح مطاعم إفطار لفائدة عابري السبيل أو العائلات المعوزة.
- الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير والكهرباء والغاز الطبيعي في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة.

- المساعدة في السكن لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة. (صالحى ناجية ومخناش فتيحة، 2003).

5-5- المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة للفترة (2005-2015): كما ركزت الدولة جهودها على تنمية المناطق الريفية باعتبار أن سكان الريف "يشكلون 59% من سكان الجزائر سنة (2012) حسب معطيات البنك الدولي في 2013/01/26، حيث تعرف هذه المناطق أشكالا متنوعة للفقر أكثر حدة. وتم الاعتماد في هذا المخطط على "مبدأ تساوي الفرص والقضاء على التهميش" من خلال تقليص التفاوت بين الأقاليم والاختلالات بترقية الفلاحة. ومن بين أهداف هذا المخطط ما يلي:-

- مواصلة تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية وتحفيز المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب على التنمية، وذلك قصد تقليص من تدفقات الهجرة الداخلية.
- تمكين سكان الريف من الحصول على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز الطبيعي...)
- دعم النشاطات المولدة لمناصب الشغل " (حاجي فطيمة، 2014).

عموما؛ الجزائر بلد في طريق النمو وتجتهد سلطاته لمحاصرة التخلف والفقر وظواهرهما المتميزة (حرمان، بطالة، فساد وانتشار قسط من الخرافات والعادات والسلوك والتقاليد المعوقة للتنمية). وتتميز ثقافة المجتمع الجزائري بأنها تراكمية من أمازيغية ومسيحية وعربية إسلامية وفرنسية التي حددت أطره قيم وعادات وعقائد مرجعية روحية ورومانسية كالإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية ميزته عن باقي المجتمعات الأخرى.

ووفقا لهذا المنظور التراثي التاريخي الخصوصي فإن السياسة العامة تكون هي الأخرى جزائرية نابعة من مميزات هذا المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن هنا فإن السياسة الاجتماعية لهذا المجتمع تستند على دعائم ثلاث هي: (الإسلام، والعربية، والامازيغية) أي أنها تشتق من الإسلام كعقيدة وشرعية. أما فيما يتعلق باللغتين العربية والأمازيغية فهما لسان حال المجتمع الجزائري والمعبر عن هويته ووعاء بنيته الثقافية والذهنية.



وتتداخل القيم الروحية بالتراث الثقافي لأن المجتمع الجزائري حضوره قوي في التاريخ السياسي وجزء من المغرب العربي وحضارة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا... وبذلك فهو يتمتع بقيم ومعايير وأنماط سلوكية راسخة شكلت جميعها الإنسان الجزائري وميزته، سلوكا وأخلاقا، مع أفراد وعلاقاتهم اليومية وما ابتدعوه من نظم للملكية وللقرابة وخصائص الجماعة عموما في ضوء البيئتين الداخلية والخارجية المعيشيتين (تاريخيا).

تلك هي جوانب لا يمكن لوضعي السياسات العامة التغاضي عنها، بل من واجبهم دراستها والنبش في هذا التراث من جميع أبعاده اللغوية والدينية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية... وهي جميعها أبعاد اجتماعية وتشكل الجزء المهم من حياتهم وما ألفوه من صورهم، ناظرا ومنظورا فيها، ليتسنى لأي واضع للسياسة العامة بأن يجعل من هؤلاء المنتفعين/المتضررين منها لضمان التعاون معهم وتوسيع مدى قابليتهم للنمو ومن ثم قبولهم للتغيير الثقافي وجعلهم أقل مقاومة لأي فكر جديد.

هذه أفكار أولية ممهدة وردت مشتتة في موثيق الثورة الجزائرية وجرت عملية دستورها في دساتير (1963)، (1976)، (1989)، (1996)، (2015). فضلا عن ذلك تم إصدار عدة تشريعات وقوانين تستهدف رفاهية المواطنين الجزائريين وتسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ومجتمع الكفاية والعدل والمساواة وينعم فيه الشباب والشبيبة بالاستقرار والأمن والرخاء للجميع.

ويمكن عرض مواد مختلف الدساتير التي تعني بالسياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية وأهمها:

- يقوم المجتمع الجزائري على مبدأ التضامن الوطني (مقدمة دستور صيغة 1963: 10-16، تمهيد صيغة 1976: 48-52، تمهيد صيغة 1989: 158-162، ديباجة 1996: 236-240. ديباجة 2015: 1-2).
- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural et Ministère délégué chargé du (Développement Rural, 2006)
- الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع مع حرص الدولة على المحافظة عليها وما تتمتع به من قيم وتقاليد (المادة 17 صيغة 1963. المادة 65 صيغة 1976. المادة 62 صيغة 1989. المادة 58 صيغة 2015).
- تتكفل الدولة بحماية الأمومة والطفولة وترعى النشء وتهيئ لهم الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم وملكاتهم من تعليم وتدريب وتمهين (المادة 18 صيغة 1963. المادة 50 صيغة 1976. المادة 50 صيغة 1989. المادة 53 صيغة 1996. المادة 53 صيغة 2015).
- تتكفل الدولة بالخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والتربوية والسكن: (المقدمة صيغة 1963. المادة 33 صيغة 1976. المواد 50-51-52-62 صيغة 1989. المواد 53-54 و 54 مكرر 1 و 55، 59 صيغة 2015).
- تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع مواطنيها: (المادة 10 صيغة 1963. المادة 39-41 صيغة 1976. المادة 31. المادة 31 صيغة 2015).
- ترقية المرأة والتمكين لها في البيت وخارجه: (المادة 10 صيغة 1963. المادة 81 صيغة 1976. المادة 48 صيغة 1989. المادة 31 مكرر 2 صيغة 2015).

هذا البعض من الحقوق (المسلمات الدستورية) والتي تتوافق مع معظم الدساتير الحديثة وما يتصل منها بالسياسة الاجتماعية. فضلا عن ذلك هناك قوانين ومراسيم وكذلك الوثائق الرسمية التفصيلية للشأن الاجتماعي تعد كتشريعات العلاقات الصناعية وغيرها... والتي حررت لصالح بعض الفئات الاجتماعية المحرومة أو تلك الجديرة



باستحقاقاتها كضحايا حروب التحرير والمأساة الوطنية والاجتماعية والعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والتأمينات والتقاعد... لكن:-

تكمّن الثروة المادية في المتاح من الموارد، ولكن الموارد ليست ثروة مادية، إننا نعيش اليوم في عالم تتصارع فيه الأفكار وتتضاعف فيه أسعار المواد الاستهلاكية: فالتغيرات التي حصلت في المجتمع الجزائري والعالم من حوله تسمح بتحصيل أرباح معتبرة، وبالوقت ذاته، يخيم عليها جو من الكساد يضرب كل المنتجات التي لا يرغب فيها المستهلكون وتعد بذلك مواد فاسدة. وأن ما يزعم من قوة حول "الرأسمال الاجتماعي" هو الآخر يصاب بوباء الخوف والارتجال وهو ما حدث من تفاؤل في بداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث لم يكن متوقعا ارتفاع حجم المديونية الخارجية ولا النمو الحضري وما ينجم عن ذلك من ضغوط على المرافق العمومية كالصحة والتعليم... لقد تقبل المجتمع الجزائري مصاعب متوالية واجهته إلا أنه أصّر على مواجهتها فظل منكشفا وأصيب ببنية العقلية بالهشاشة.

فالنمو الاقتصادي يتعلق دوما بما يتوقع من الاستثمارات وما يتمتع به رجال الأعمال (استثمارات الدولة وإداراتها) من دينامية، وما يوفره من أسباب في عالم الشغل والتوظيف، واستقرار أصحابه. ففي فترة الثمانينيات من القرن الماضي عرفت الجزائر "الخصخصة" حيث وقع بيع هذه المصانع في أحيان كثيرة بالدينار الرمزي لمالكها الجدد سواء من العمال أو ملاك آخرين وبذلك أصبح في اعتقاد العمال آنذاك بعدم قدرتهم على فعل شيء أمام طردهم من العمل.

ويكفي أن حدثا عرضيا "تهاوي أسعار الطاقة في السوق العالمي" عوّق الاقتصاد الجزائري لعدة سنوات. فالمؤكد أن تلكؤ هذا القطاع يعتمد على بنية فكرية تحكمها المصالح (الصراعات) وكذلك دينامية الأسواق والقوى الاقتصادية الصاعدة... هذه أوضاع اقتصادية مفروضة من الخارج وتؤثر على سياسات الحماية الاجتماعية للجزائريين وتعمل على تعميق حرمانهم، بل تسعى إلى تعميق تهميشهم وما يرتبط بها من قرارات وسياسات اجتماعية عديدة دون أن تراعي الدولة أو تقدّر انعكاسات هذه السياسات على أغلبية الجزائريين الذين يعانون من الفقر. فمن الواضح أن هذه السياسات بها ما هو إيجابي لتهدئة بعض الأوضاع الاجتماعية، وبها ما هو سلبي على "أمن" المجتمع برمته. ولكن السعي قائم لترميم هذه الآثار السلبية الناجمة عن تطبيقات تلك السياسات... (ناصر لباد، 2009).

جدير بالتنبيه هنا أن نظم الحكم في معظم دول العالم فوّضت لأداء وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وفقا لما يمنحها القانون من سلطات وهيآت، تستطيع بمقتضاها أن تتحرك وتعمل بحرية لأداء هذه الخدمات على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية دون تدخل الحكومة المركزية إلا في حدود ما ينص عليها القانون.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول إن السياسات الاجتماعية هي تلك الإشارات والتوجهات أو البرامج لبناء شبكة الأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية والرعاية والتمكين... وما يتوقعه الجمهور المستقبل لهذه السياسات أفراد أو جماعات أو هيئات... لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية. فهذا يعني أن سر نجاح السياسات الاجتماعية يكمن في الإنصاف والمساواة في الاستفادة من الخدمات المقدمة والذي بدوره يحد من التمييز بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد ويعزز روح التماسك الاجتماعي.

وعليه؛ يتعين إدراج السياسة الاجتماعية في الاستراتيجية التنموية كون هذه السياسات جزءا لا يتجزأ من سياسات النمو الاقتصادي إلى جانب أنها ضمان اجتماعي للجميع للتمتع بالرفاه الاجتماعي، وهذا يضمنه التخطيط الجيد



والمترامن للسياسات الاقتصادية في وقت واحد، وتصميم خطط تنموية واستراتيجية لمواجهة المشكلات الاجتماعية وتجاوز الظروف المعيشية الصعبة.

قائمة المصادر والمراجع:

- عبد الله ساقور، (2016)، *السياسات البيئية والمدن الإيكولوجية*، منشورات جامعة باجي مختار، عناية.
 درية السيد حافظ، (د، ت)، *السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر*، دار المعرفة الاسكندرية مصر.
 أحمد زكي بدوي، (1977)، *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية* "(انجليزي/فرنسي/عربي)"، مكتبة لبنان ط1، بيروت لبنان.
 محروس محمود خليفة، (2003)، *السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث*، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ج.م.ع.
 درية السيد حافظ: مرجع سبق ذكره.
 هشام محمود الأقدحي، (2010)، *مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة*، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ج.م.ع.
 هشام محمود الأقدحي، المرجع نفسه.
 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2005)، *نحو سياسات اجتماعية متكاملة في البلدان العربية*، إطار وتحليل ومقارن، الأمم المتحدة، نيويورك. اطلع عليه في ديسمبر 2024.

www.escwa.un.org/information/.../sdd-08-3-a.pdf

- محمد سيد فهمي، (2002)، *الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي*، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ج.م.ع.
 See: HARVEY, C, (1966), *The Secular City: Secularization and Urbanization in Theological Perspective*, Rev. ed, New York, Macmillin, USA.
 KAHN, Alfred J, (1969), *Theory and Practice of Social Planning*, New York, Russell Sage Foundation.
 MACREE, et al., (1981), *Models for Policy Analysis*, In Ron Haskins and James J. Gallagher, eds, *Models for Analysis of Social Policy, An Introduction*, Norwood, N, J: Ablex Pub. Corp.
 DINETTO, et al., (1983), *Social Welfare: Politics and Public Policy*, Englewood Cliffs, N, j, Prentice-Hall.

- للمزيد راجع: عبد الله ساقور، *التنمية الاقتصادية الجزائرية*، إطار مفهومي، الملتقى المغربي الثاني حول التنمية في المجتمعات المغربية بين تجارب الماضي وتطلعات المستقبل يومي 26 و27 أفريل 2016 جامعة باجي مختار، عناية.
 للمزيد انظر: درية السيد حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 112.
 جوردون مارشال: ترجمة محمد محي الدين وآخرون، (2001)، *موسوعة علم الاجتماع*، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة.
 فريال منال عزي، دراسة مؤشرات فعالية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وبناء مؤشر موضوعي عن مستوى البطالة بالمغرب خلال الثلاثي الثالث من سنة 2019، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، جامعة الجزائر 3 العدد 1 السنة 2020.
 إيمان بودير، فيصل مختاري، *المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر*، مؤشر التعليم. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة والمناجم*، جامعة معسكر المجلد 8 العدد 2 سنة 2017.
 معتصم نورية، السياسة الاجتماعية في الجزائر ودورها في التخفيف من أزمة السكن، *مجلة دفاتر جامعة تلمسان*، المجلد 19 العدد 1 سنة 2023.
 بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسالة الاجتماعية، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، جامعة تبسة، العدد 13 سنة 2017.
 نفس المرجع السابق بتصريف

I.N.S.P: Violence à l'économie des femmes, Algerie, 2005, p 21.

- حاسين صكوشي وآخرون، آليات معالجة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال سياسة التشغيل الفترة مابين 2008-2021، *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، جامعة جيجل المجلد 8 العدد 2 سنة 2024.

See: GILBERMAN, M et al., (1993), *Who we are, The Social work Labor Force as Reflected in the NASW Membership*, Washington de: NASW Press.



WEIMER, D et al., (1992), *Policy Analysis Concepts and Practices*, Englewood Cliffs. Prentice Hall. U.S.A.

ناجية صالح وفتيحة مخناش، (2013)، ورقة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي، الفعلي المستديم، جامعة سطيف، منشور بالموقع:

eco.univ-setif.dz/seminars/pub_instmnt/1-15.pdf

فضيمة حاجي، (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة (2005-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة.

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural et Ministère délégué chargé du Développement Rural (2006), conception et Mise œuvre du Projet de Proximité de Développement Rural (PPDR), Guide de Procédure Version du 07-06.

للمزيد انظر: ناصر لباد، (2009)، *دساتير الجزائر (نصوص قانونية ومواثيق)*، ط 1، متبعة للطباعة، الجزائر. الملاحق:

ملحق 01: عنوان الجدول: يوضح تطور نسبة المتدرسين بالجزائر (2000-2014)

2014	2004	2000	
5820.54	636.83	745.86	الأطفال في سن التمدرس
5580.37	606.21	695.44	الأطفال المتدرسين
%98	%95	%93	النسبة الحقيقية للمتدرسين

المصدر: بلقاسم نويسر، كريمة حاتي: واقع السياسة الاجتماعية وسبل معالجتها للمسالة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، العدد

13.

ملحق 02: يبين تطور عدد المنشآت الصحية خلال الفترة (2015-2017)

2017	2016	2015	
205	200	200	مؤسسة استشفائية عامة
77	75	75	مؤسسة استشفائية خاصة
15	15	15	مراكز استشفائية جامعية
01	01	01	مؤسسات استشفائية جامعية
409	116	415	دور الولادة العامة
127	123	114	دور الولادة الخاصة
5957	5875	5726	قاعات العلاج

المصدر: بن عرار بقة وسهيم عبد العزيز: مؤشرات التنمية الصحية في الجزائر، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية،

المجلد 10 العدد 4 السنة 2023.

